

من لم يرده مفوضاً للضريبة

بقلم عوزي بنزيمان

لقد لوحت الجماهير العربية حتى الآن باسم السيد أوسكار أبو رزق بمثابة دليل يجسد التمييز والإجحاف المنتهجين بحقها لأن الرجل لم يتمّ تعيينه أيّ مرة مفوضاً لضريبة الدخل على الرغم من تمتعه بالكفاءات المطلوبة لشغال هذا المنصب وكان عليه الاكتفاء بوظيفة نائب مفوض الضريبة مع الإشارة إلى أنه لم يتمّ إخفاء السبب في ذلك وهو كونه عربياً. أما الآن فقد أتى وزير الداخلية أوفير بينس وأثبت أن من لم يرد أبو رزق مفوضاً للضريبة فإنه يجده في منصب المدير العام لوزارة الداخلية.

أوسكار أبو رزق هو مستخدم الدولة الذي يتبوأ أرفع منصب من الوسط العربي وهو يعمل في خدمات الدولة منذ حوالي ثلاثين عاماً وترقى إلى وظيفة نائب مفوض ضريبة الدخل وعلى الرغم من الخبرة الواسعة التي اكتسبها في مجال أحكام الضرائب إلا أنه حُرّم من إشغال منصب المفوض. وننوه إلى أن طريقه إلى وظيفة النائب لم تكن مفروشة بالورود بل توجه في إحدى المرات إلى محكمة العمل عندما شعر أنه تمّ التمييز ضده. يمثل أبو رزق في نظر الوسط العربي رمزاً للتمييز كونه قد ارتقى سلم التقدم درجة تلو الأخرى في طريقه إلى القمة غير أنه لم يصل إلى القمة لمجرد كونه عربياً.

ومع ذلك فالسيد أبو رزق يُعتبر شخصية استثنائية من خلال بلوغه رتبة رفيعة في مجال عمله حيث إننا لا نجد أيّ شخصية عربية في إسرائيل قد وصلت إلى هذه الدرجة الرفيعة. وقد أشار المحامي علي حيدر المدير المشارك في جمعية سيكوي إلى أن العرب لا يشغلون في صفوف خدمات الدولة إلا 5% من الوظائف. وقد جاءت في التقرير الذي اعده المحامي حيدر هذه المعطيات المثيرة: 93% من مجمل مستخدمي الدولة العرب يعملون في ستّ من الوزارات الحكومية، وهذا معناه أنّ نسبة تمثيل الجماهير العربية في غالبية المكاتب والوزارات الحكومية هي صفر. وفي المقابل فإنّ المستوى التعليمي بين الموظفين العرب مرتفع للغاية: 35% هم من الحائزين على شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراة و65% هم من ذوي التعليم فوق الثانوي غير أنهم لا يحملون شهادات أكاديمية.

ويشار إلى أنّ صورة الوضع هذه تتبلور امامنا بالرغم من قراراتين كانت الحكومة قد اتخذتهما في 19 آب 2003 و4 شباط 2004 وكان من المفروض أن يمثلّ هذان القراران تفضيلاً مصححاً في مجال تمثيل الوسط العربي في خدمات الدولة وكان من المتوقع أن تقوم الحكومة ببذل الجهود لزيادة عدد الموظفين العرب في مرافقها لا سيما في المستويات الرفيعة إلا أنّ عدد المواطنين العرب الذين استوعبتهم خلال العام 2003 كان 193 موظفاً من 4,531 مستخدماً جديداً تمّ استيعابهم في مختلف الدوائر، وهذا يعني أنّ النسبة هي 4.2%. ويمكن القول بعبارة أخرى إنّ القرارات الكرنفالية (التي ينص عليها قانون خدمات الدولة الذي يوعز بتوفير التمثيل المناسب لجميع الشرائح السكانية بما فيها الوسط العربي صراحة) لا يمكنها تذليل حاجز الآراء المسبقة والنمطية لدى الجمهور اليهودي والمؤسسة اليهودية تجاه المواطنين العرب في الدولة والقفز عنه. ولا بدّ من التنويه إلى أن هذا تعامل نفسي عميق للغاية من حالات التشكيك والنمطية المتواصلة والمتقائمة منذ سنوات عديدة ويتمثل في الخشية من ابداء الثقة تجاه العربي لمجرد كونه عربياً وبالتالي لا توضع في يديه الصلاحيات والمسؤوليات، وفي أقصى الحالات فإنّ غالبية الجمهور اليهودي على استعداد لقبول العربي إذا اشغل وظيفة مزود خدمات للوسط العربي غير أن هذه الآراء المسبقة والمقولة بدأت تتكمش وتراجع في بعض المجالات الحياتية ويمكن الإشارة إلى أن هناك عدداً كبيراً من الأطباء العرب الذين يتمتعون بشعبية واسعة في المستشفيات إلا أنّ هذه النظرة ما زالت سائدة في الدوائر الحكومية.

إن خدمات الدولة هي مضمار الفرص بالنسبة للجماهير العربية؛ ولو كان هذا المجال مفتوحاً أمام أبنائها لكان قد أتاح لها حلبة لإمكانية تحقيق التغيير في مكانتهم ونقطة الالتقاء مع الجمهور اليهودي. كلما ازداد إشغال المواطنين العرب في إسرائيل وظائف رفيعة في الدوائر الحكومية كلما تعرف الجمهور اليهودي على جانب غير معروف من شخصيته، وكان سيتعود على تلقي الخدمات من العرب. إلى جانب ذلك فإنّ عملية من هذا القبيل كانت سترفع نسبة تمثيل المواطنين العرب عند مقرري السياسة. وهكذا فإنّ قرار الوزير أوفير بينس يُعتبر خطوة أولى في الاتجاه الصحيح لأنه يخصص لمواطن عربي إشغال منصب رفيع يعمل على خدمة سائر الجمهور. وقد نوّه معرف السيد أبو رزق ومن ضمنهم بعض رجالات السياسة اليهود رفيعي المستوى إلى أنّ أبو رزق شخص مهني من الطراز الأول وأنه رجل نزيه ويتحلى بالكفاءات المناسبة لإشغال هذه الوظيفة الرفيعة.

هذا ما كتبه الصحفي عوزي بنزيمان في صحيفة "هآرتس" عند تعميم خبر تعيين السيد أبو رزق مديراً عاماً لوزارة الداخلية